دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في السعودية

أمال إمحمد المقطوف

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الصناعة في النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية في السعودية، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب القياسي الخاص بالنماذج القياسية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، واعتمدت الدراسة على فرضية مؤداها " إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت إمكانية استدامة التنمية والنمو الاقتصادي في السعودية"، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في السعودية خلال فترة الدراسة.

Abstract:

The Study examined the Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in Saudi Arabia during the period 1990-2015, and The study was based on:

- Inductive Approach: through the collecting and analysis of Data and Information and conclusion the Problems facing the Industry in Saudi Arabia, and analysis of Data on the Industry Sector.
- Econometric Models: in order to study the Role of Industrial Growth on Economic Growth in Saudi Arabia.

  The study was based on two Main Assumptions:
  - If the Dependence on the Manufacturing Sector increases, the Possibility of Sustainable Development and Economic Growth in Saudi Arabia increases.

  and finally the study concluded that " The manufacturing industry positively affects Saudi Arabia's Economic Growth during the Study Period"

أولاً: المقدمة:

تحتل الصناعة أهمية كبيرة في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، حيث

تساهم الصناعات التحويلية ككل بحوالي (١٢.٣%) في الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لعام (٢٠١٥) ، لذا أعطت السعودية أهمية كبيرة لقطاع الصناعة بصفة عامة ، وركزت خطط التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على القطاع الصناعي، وربطت تنمية القطاع الصناعي بأهداف التنمية الاقتصادية المختلفة سواء التي تتعلق بتوفير فرص العمل (خفض معدلات البطالة) أو تنويع مصادر الدخل القومي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط كمصدر أساسي للدخل، بالإضافة إلى تدني مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أنه لم تزد مساهمة قطاع الصناعة التحويلية عن ١٠% كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) ، ولا زال قطاع النفط أهم مصادر الدخل والصرف الأجنبي وذلك لمساهمته بنسبة ٣٥.٥% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث بلغت إيرادات النفط حوالي ٤٣% من الناتج المحلي الإجمالي الليبي في عام ١٩٩٠، ووصلت إلى ٤١.٦% في عام ٢٠١٠، ثم تراجعت إلى ٢٢.٥% في عام ٢٠١٥.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة علي فرضين رئيسيين وهما:

- إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية انخفض اعتماد السعودية على القطاع النفطي والذي يعتمد بدوره على العالم الخارجي.
- إذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت إمكانية استدامه التنمية والنمو الاقتصادي في السعودية.

رابعاً: هدف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل السياسة الصناعية في السعودية.
- دراسة وتحليل واقع الصناعة التحويلية في السعودية.
- تحليل مساهمة الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في السعودية.

خامساً: منهجية الدراسة:

- **المنهج الاستقرائي**: من خلال تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة، بالإضافة إلى عرض تطور الصناعة في السعودية.
- **الأسلوب القياسي** : الخاص بالنماذج القياسية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في السعودية.

سادساً: الدراسات السابقة:

- دراسة (ضحي أحمد ، ٢٠١٢) بعنوان "القيمة المضافة للصناعة العربية

التحويلية في ظل العولمة"[1]:

تهدف هذه الدراسة إلي تحليل آثار العولمة علي القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية (الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية)، وذلك عبر مرتين الأولي مدة ما قبل العولمة (١٩٨٠ – ١٩٩٥) والثانية في ظل العولمة (١٩٩٦ – ٢٠٠٩).

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- إن هناك آثارا إيجابية للعولمة علي مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية والتي يمكن أن تسهم في معدلات النمو الاقتصادي التحويلي العربي.
- معدلات النمو المتحققة في هذا المؤشر متواضعة نسبيا مقارنة مع الدول الاجنبية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .

- دراسة (مجيد السامرائي ، صباح البياتي ،٢٠١٢) بعنوان :" الإمكانات الاستثمارية للمواد الطبيعية في الصناعات التحويلية بسامراء"[2]:

تهدف هذه الدراسة إلي معرفة دور الموارد الطبيعية المتاحة في تحديد الإمكانات الاستثمارية في منطقة الدراسة ، ودور هذه الموارد في إضافة صناعات تحويلية جديدة في المستقبل ، وما هي هذه الموارد وتوزيعها المكاني .

توصلت الدراسة إلي أن للموارد الطبيعية دور في قيام الصناعات التحويلية ، و التي إذا ما تم استغلالها بالشكل الأمثل فإنها سوف تضيف صناعات جديدة وتفتح فرص استثمارية في منطقة الدراسة لتلبية الحاجة المستقبلية من المواد المختلفة .

- دراسة (Adam Szirmai, 2012) بعنوان " التصنيع كمحرك للنمو في الدول النامية الفترة من ١٩٥٠ إلي ٢٠٠٥ "[3]:

تهدف هذه الدراسة إلي اختبار ظهور التصنيع في الدول النامية في الفترة من ١٩٥٠ إلي ٢٠٠٥ ويقدم البحث البيانات الجديدة حول التغيير الهيكلي في عينة تتكون من ٦٧ دولة نامية و٢١ دولة متقدمة ، واختبار الأدلة التجريبية والنظرية الخاصة بفرضية أن التصنيع يعمل كمحرك للنمو في الدول المتقدمة .

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- أن التصنيع هو محرك هام للنمو في معظم الدول النامية ولكن ليست كل توقعات فرضية محرك النمو مدعومة بالبيانات تحديدا فيما يتعلق بكثافة رأس المال ونمو إنتاجية العمل / العاملين .
- مراجعة الأدبيات الثانوية تقدم صورة مختلطة ، حيث أن الأدبيات الأقدم تؤكد علي أهمية التصنيع ، بينما الأدبيات الحديثة تري أن مساهمة القطاع الخدمي كانت مرتفعة ، وتحديدا التصنيع كان له أهمية كبيرة خاصا في الفترة من ١٩٥٠ إلي ١٩٧٣ وكان له أهمية كبيرة في الدول

النامية من الدول المتقدمة ، وهو مستمر في دوره كمحرك للنمو حتى الوقت الحاضر .

- مساهمة القطاع الخدمي في الاقتصاديات المتقدمة أصبحت أكثر أهمية وخاصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي GDP تزيد الآن عن ٧٠% .

وستركز هذه الدراسة على تحليل دور الصاعة التحويلية في النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السياسة الصناعية في السعودية:

يعد الهدف الأساسي للسياسة الصناعية للمملكة هو تنويع القاعدة الاقتصادية، بدلا من اعتمادها بصفة أساسية على عوائد تصدير البترول، بالإضافة إلى استغلال هذه العوائد في تحقيق التنمية الصناعية المرجوة، وقد حددت المملكة العربية السعودية المبادئ الأساسية لسياستها الصناعية والتي تتمثل فيما يلي:(٤)

١- تشجيع وتوسيع مجالات الصناعات التحويلية والصناعات المعتمدة على الزراعة.
٢- أساس النشاط الاقتصادي في السعودية هو التنافس الحر بين المؤسسات الصناعية والتجارية.
٣- تقديم الدعم الحكومي للقطاع الصناعي بدءاً من إنشاء المشاريع الصناعية أو تمويلها أو المشاركة في إدارتها.
٤- نشر المعلومات الخاصة بالمشروعات التي تحتاج إليها المملكة، وذلك باختيار المشاريع الأكثر ملائمة لاحتياجات الأسواق، بالإضافة إلى تقديم الحوافز التشجيعية والمالية المختلفة للقطاع الصناعي.
٥- مكافحة الإغراق والمنافسة الأجنبية الضارة؛ وذلك لحماية الصناعة المحلية.
٦- تطبيق **"مبدأ الترخيص الصناعي"** أي رفض منح التراخيص للمشروعات الصناعية التي لا تحتاج إليها المملكة.
٧- تهدف سياسة الحكومة - بالنسبة للمشاريع الصناعية الكبيرة الحجم والتي لا يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص بمفرده - أن تتكفل الحكومة بإنشائها على أن تتيح للقطاع الخاص المساهمة فيها حسب إمكانياته.
٨- عدم التدخل في السياسة السعرية للمشروعات الصناعية، إلا في الحالات التي تفشل فيها المنافسة الحرة خاصة في السلع ذات الطبيعة الاحتكارية.
٩- إعطاء الحق للقطاع الخاص الصناعي في اختيار، استغلال وإدارة الموارد الاقتصادية، وذلك لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.
١٠- السماح لرؤوس الأموال والخبرات الأجنبية بالمشاركة في المشروعات الصناعية.

ثانياً: تقييم نجاح السياسة الصناعية في السعودية:

نجحت المملكة العربية السعودية في تنمية الصناعات التحويلية، من خلال توفير بعض المقومات اللازمة لنجاح الصناعة التحويلية لديها، يتمثل أهمها فيما يلي:

١. لعبت الاستثمارات الأجنبية في المملكة دوراً كبيراً في تنمية الصناعات التحويلية في المملكة، حيث أهتمت المملكة العربية السعودية بتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجالات الصناعة التحويلية، وذلك من خلال إصدار قانون الاستثمار الأجنبي الجديد الصادر بمرسوم ملكي رقم واحد بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ، وتتمثل أهم ملامح تشجيع المملكة للاستثمارات الأجنبية الصناعية في القانون الجديد فيما يلي[٥]:

- السماح للاستثمارت الأجنبية بتملك الكامل للمصانع والأراضي الصناعية.
- المساواة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار الوطني في الضمانات والتسهيلات.
- السماح للمستثمرين الأجانب بإعادة تحويل الأرباح.
- أن تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه على المنشآت.
- لا يجوز مصادرة الاستثمارات أو نزع ملكيتها إلا بتعويض عادل.
- أن تتم تسوية الخلافات بين حكومة المملكة والمستثمرين الأجانب ودياً قدر الإمكان.
- يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص أخرى في نفس المجال أو في مجالات أخرى.
- تبسيط الإجراءات الخاصة باستخراج التراخيصن حيث يتم اتخاذ القرارات في الطلبات المقدمة والحصول على الترخيص في ٣٠ يوم، مع إمكانية قبول الطلبات المرسلة عن طريق البريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.

بالإضافة إلى ما سبق فقد استخدمت المملكة عقود التوازن الاقتصادي كوسيلة لتحقيق هدف التنمية الصناعية عن طريق إلزام الشركات الأجنبية التي تحصل على عقود الاستثمار أن تستثمر بنسبة ٢٥-٣٠% من قيمة العقود داخل المملكة في مشاريع ذات تقنية متقدمة، وذلك لتحقيق التنمية الصناعية المعرفية بالمملكة وذلك في أوائل الثمانينيات[٦]. وهو ما أدى إلى تنمية بعض الصناعات وعلى رأسها صناعة البتروكيماويات في المملكة، حيث ارتبطت المملكة مع بريطانيا في مشروع اليمامة الدفاعي باتفاق يتضمن قيام الشركات البريطانية التي حصلت على عقود عسكرية باستثمار ما لا يقل عن ١.٧ مليار دولار مع شركات سعودية في إقامة مشاريع في المملكة متقدمة تكنولوجياً، وتم الاتفاق أن تكون ستة مشروعات منها مصنع تكرير السكر ومصنع كلاسكو للأدوية، ومشروعين للبتروكيماويات ومشتقاتها أحدهما تم تنفيذه في مدينة ينبع والثاني في منطقة الجبيل، ومشروع يتعلق بتدريب العمال، ومشروع لإنتاج الأصباغ والمواد اللاصقة، وهنا يلاحظ أن جميعها صناعات تحويلية.[٧]

٢. زيادة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)، حيث ارتفعت الاستثمارات في المصانع من ٤٤٦.٦ مليار ريال في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٣٨.٦ مليار ريال عام ٢٠١٣.[٨]
٣. قامت السعودية بزيادة حجم القروض الصناعية الممنوحة من خلال نظام القروض الصناعية، التي يقدمها صندوق التنمية الصناعي، حيث يساهم في تقديم قروض للمشاريع الصناعية تصل إلى ٧٥% من رأس مال المشروع.
٤. توسعت المملكة في إنشاء المناطق الصناعية، حيث وصل عدد المناطق الصناعية في المملكة إلى ٢٨ مدينة صناعية في عام ٢٠١٥.[٩]
٥. اهتمت المملكة بالمعرفة الصناعية، باعتبار أن اقتصاد المعرفة هو وسيلة أساسية لتنويع القاعدة الاقتصادية، وأن المعرفة مورد مستدام للنمو الاقتصادي، ويتضح ذلك من المدن التقنية في المملكة وهما مدينتان: مجمع تقنية المعلومات والاتصالات ووادي الرياض للتقنية.
٦. الحوافز التي تقدمها المملكة لتشجيع الاستثمار الصناعي، بدءاً من الحوافز المتعلقة بالاراضي التي تقام عليها المشروعات الصناعية، وخدمات الكهرباء والغاز والوقود والمعاملة الضريبية التميزية.
٧. شجعت المملكة الصناعات لديها من خلال تفضيل منتجات صناعاتها في مشترياتها الحكومية، وفقاً للقانون ١٤ الصادر في ١٣٩٧/٤/٧هـ.
٨. اهتمت المملكة العربية السعودية بتنمية الموارد البشرية خاصةً الموارد البشرية التي تعمل في مجال الصناعة، وذلك من خلال الاعانات التي تقدمها الحكومة لتدريب العمال السعوديين.
٩. بالإضافة إلى بعض الحوافز التي تقدمها السعودية للقطاع الخاص العامل في مجال الصناعة التحويلية، يتمثل أهمها فيما يلي:-[١٠]

أ- الحوافز الخاصة بالأراضي والمدن الصناعية:-

قامت السعودية بتقديم عددا من الحوافز فيما يتعلق بالأراضي التي تقام عليها المشروعات الصناعية أو المصانع خاصة التابعة للقطاع الخاص، وتتمثل في إنشاء عدد من المدن الصناعية تتوافر فيها جميع المتطلبات اللازمة لإقامة المصانع، وتمنح الأراضي بهذه المدن لأصحاب المشاريع الصناعية بنظام تأجير سنوي بقيمة ايجار منخفضة، كما توفر لهذه الأراضي المرافق من الكهرباء والماء والغاز وغيرها بأسعار منخفضة للغاية.

وهناك العديد من المدن الصناعية في المملكة، وهذه المدن مجهزة لدعم الصناعات والجدول (١) يوضح أهم المدن الصناعية في المملكة:

جدول (١)
المدن الصناعية في السعودية حتى عام ٢٠١٥

المدينة	الوصف
مدينة الإحساء ٢	ـ ٣٠٠ مليون م^{٢} وجاري العمل على تطوير مرحلة ثانية بمساحة ١٠ مليون م^{٢}.
شدير للصناعة والأعمال	ـ ٢٦٥ مليون م^{٢}، وجاري العمل على تطوير مرحلة ثانية بمساحة ٨ مليون م^{٢}.
جدة ٢	ـ ٨ مليون م^{٢}.
عرعر	ـ ٢ مليون كم^{٢}، بالإضافة إلى تطوير ١ مليون م^{٢}.
الخرج	ـ ١٠٠ مليون م^{٢}.
المدينة المنورة	ـ ١٠ مليون م^{٢}.
تبوك	ـ ٤ مليون م^{٢}، ويتم تطوير ٤ مليون م^{٢}.
حائل	ـ ٢.٥٦٠ مليون م^{٢}.
الرياض ١	ـ ٥٠٠ ألف م^{٢}.
الرياض ٢	ـ ١٩ مليون م^{٢}.
جدة ١	ـ ١٢ مليون م^{٢}.
الدمام ١	ـ ٢.٦ مليون م^{٢}.
الدمام ٢	ـ ٢٥.٥٢٠ مليون م^{٢}.
مكة المكرمة	ـ ٧٣٠ ألف م^{٢}.
القصيم ١	ـ ١.٥ مليون م^{٢}.
الإحساء ١	ـ ١.٥ مليون م^{٢}.
عسير	ـ ٢.٧ مليون م^{٢}. وجاري تطوير ٢.٦ مليون م^{٢}.
جدة ٤	ـ ٥ مليون م^{٢}.
القصيم ٢	ـ ٤ مليون م^{٢}.
جدة ٣	ـ ٢٠ مليون م^{٢}.
الدمام ٣	ـ ٤٨ مليون م^{٢}.

المصدر: **الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، منشور على الموقع الالكتروني :** http://www.modon.gov.sa/AR/INDUSTRIALCITIES/INDUSTRIALCITIESDIRECTORY/INDUSTRIALCITIES

وتتيح هذه المناطق الصناعية للمصانع التابعة لها العديد من الحوافز التي تتمثل فيما يلي:

- استئجار أراض صناعية لمدة طويلة ابتداء من (١) ريال سعودي للمتر وبحد أقصى (٣) ريال للمتر المربع سنويا.
- إمكانية الحصول على تسهيلات مالية وقروض حكومية من ٥٠% وبحد أقصى ٧٥%.
- إعفاء جمركي للآلات والمعدات والمواد الخام الداخلة في الصناعة.

- تسليم الأرض خلال فترة وجيزة من تاريخ تقديم الطلب الكترونياً عبر موقع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية.

بالإضافة إلى هذه المدن فهناك عدد من المدن الصناعية الخاصة، يمكن توضيحها من خلال الجدول (٢):

جدول (٢)

المدن الصناعية الخاصة في السعودية حتى عام ٢٠١٥

المدينة	الوصف
العبيكان	ـ ٩٨٤.٥٥١ م^{٢}
العجيمي	ـ ٣.٩٢٣.١٤١ م^{٢}.
المياه والطاقة	ـ ١.٣١١.١٤٦ م^{٢}. لتنمية المياه والطاقة الصناعية الخاصة.
الفنار	ـ ٧.٠٠٩.٣١١ م^{٢}.
مجمع رابغ لتقنية البلاستيك الخاصة	ـ ٢.٤٠٠.٧٠٠ مليون م^{٢}.
البوابة	ـ ٧.٠٠٩.٣١١ م^{٢}.
جبل علي	ـ ٣.٣٠٠.٠٠٠ م^{٢}.

المصدر: **الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، منشور على الموقع الالكتروني :** http://www.modon.gov.sa/AR/INDUSTRIALCITIES/INDUSTRIALCITIESDIRECTORY/INDUSTRIALCITIES

بالإضافة إلى مدينتين للتقنية،هما مجمع تقنية المعلومات والاتصالات و وادي الرياض للتقنية.

ب- حوافز صناعية أخرى: بالإضافة إلى ما سبق – الحوافز الخاصة بالأراضي والمدن الصناعية- تقدم المملكة العربية السعودية العديد من الحوافز الاخرى في إطار سياستها الصناعية لنهوض بقطاع الصناعة تتمثل فيما يلي:

- توفير الخدمات التي تتمثل في الكهرباء، الماء، الغاز، والوقود بأسعار متدنية للغاية.
- تعفى جميع الشركات السعودية الصناعية وغير الصناعية من الضرائب، ولكنها تخضع للزكاة بنسبة ٢.٥% من الموجودات السائلة.
- تفرض ضرائب على الشركات الاجنبية بنسبة تتراوح بين ٢٥-٤٠% من الأرباح، وفي حالة وجود شريك سعودي تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات.
- قروض ميسرة للمشروعات الصناعية تصل إلى ٥٠% من تكاليف المشروع، تسترد على خمسة أو عشرة سنوات، دون أي فوائد بخلاف المصاريف الإدارية ونسبتها ٢.٥% من قيمة القرض.
- تفضيل الحكومة للمنتجات السعودية في مشترياتها.
- تدريب العمال السعوديين لزيادة مهاراتهم الفنية والمعرفية، من خلال صرف إعانات التدريب للقطاع الصناعي.

- الحماية الجمركية لحماية الصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية المثيلة لها في الأسواق المحلية.

ثالثاً: الصناعة التحويلية في السعودية:

تتمثل أهم أهداف قطاع الصناعة التحويلية للمملكة العربية السعودية كما حددتها وزارة التجارة والصناعة السعودية فيما يلي:[١٢]

١- رفع طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية بحيث يتمكن من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع، وبتكاليف تساعده على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.
٢- الاستفادة من المزايا الكبيرة التي تتيحها الأسعار المنخفضة للطاقة والكميات الوفيرة من المواد الخام الناتجة عن البترول ومشتقاته الصناعية والثروات الزراعية والمعدنية والسمكية واستغلال هذه المزايا والموارد لتنويع القاعدة الصناعية.
٣- توسيع وتعميق صلات المملكة بالتكنولوجيا العالمية الحديثة.
٤- تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية.
٥- تحقيق تنمية صناعية إقليمية متوازنة.
٦- رفع إنتاجية القطاع الصناعي بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقات الإنتاجية المثلى.
٧- تقليل اعتماد الصناعة على العمال غير السعوديين ، وذلك من خلال تطوير المهارات الوطنية بتنمية إمكانيات التعليم الفني والعام ، والأخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل.
٨- زيادة نسبة التعاون والتكامل بين مختلف الصناعات القائمة.

وقد نجحت السياسة الصناعية للمملكة العربية السعودية، حيث اتسعت القاعدة الصناعية للمملكة، ويمكن توضيح ذلك من خلال تطور عدد المصانع وحجم استثماراتها، بالإضافة إلى تطور حجم العمالة بهذه المصانع، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٣):

جدول (٣)

تطور عدد المصانع المنتجة في المملكة خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٥)

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع				إجمالي التمويل بالمليون ريال				عدد العاملين			
	١٩٧٤	%	٢٠١٥	%	١٩٧٤	%	٢٠١٥	%	١٩٧٤	%	٢٠١٥	%
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	٣٩	١٩.٨	٩٤٠	١٣.٤	٢.٠٢٨	١٦	٨٨.٧١٩	٨.٠٥	٧١٩٩	٢١	١٩٥٢٥٨	١.٩٧
صنع المنسوجات	١	٠.٥	٨٤	١.٢	٢٠	٠.٢	٦.٢٦٠	٠.٠٦	٦٠	٠.٢	١٦٧٠١	٠.١٧
صنع الملابس	٢	١	٩٨	١.٤	٣٨	٠.٣	١.١٠١	٠.١	٢٤٩	٠.٧	١٣٠٧٦	٠.١٣
صنع المنتجات الجلدية	٢	١	٣١	٠.٤٤	٧	٠.١	٥٤٣	٠.٠٥	٥٠	٠.١	٢٢٩٠	٠.٠٣
صنع الخشب ومنتجاته	٤	٢	٧٧	١.١	٦٥	٠.٥	١.١٩٣	٠.١١	٨٣٩	٢.٥	٦٤٠٣	٠.٠٦
صنع الورق ومنتجاته	٩	٤.٥	٢٣١	٣.٣	١٧٧	١.٤	١٢.٧٢٠	٠.١٢	٨٤٣	٢.٥	٣٦٢٠٣	٠.٣٧
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	١٨	٩.١	٤٩	٠.٧	٨٠٩	٦.٦	٢.٧٥٥	٠.٢٥	٢٥٩٤	٧.٦	٦٠٣٢	٠.٠٦
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	٤	٢	١٤١	٢.٠١	٣٦٤	٣	١١٥.٣١٨	١٠.٥	٣٤٨٧	١٠	٢٠٧٥٠	٠.٢١

صنع المواد الكيميائية ومنتجاتها	٩	٤.٦	٦٦١	٩.٤٣	٢.٩٥٤	٢٤	٥٦٩.٢٦١	٥١.٧	٢٤٢٩	٧.٢	٨٧٨٨٠	٠.٨٩
صنع المنتجات الصيدلانية	-	-	٣٦	٠.٥١	-	-	٤.٩٣٢	٠.٤٥	-	-	١٠٢٤٥	٠.١
صنع منتجات المطاط	١١	٥.٦	٩٣١	١٣.٣	٥٢٢	٤.٢	٢٦.٧٧٠	٠.٢٤	١٨٩٥	٥.٦	٩٠٨٥٨	٠.٩٢
صنع منتجات المعادن اللافلزية	٢٥	١٢.٦	١٤٦٧	٢٠.٩	٣.٧٧١	٣١	٩٦.٩٧٠	٠.٨٨	٣٧٨٠	١١	١٨٤١٩٨	١.٨٦
صنع الفلزات القاعدية	٢٤	١٢.٢	٣١٠	٢.٤٢	٢٣٤	١.٩	٧١.٤٩٦	٦.٤٩	٢٨٠١	٨.٣	٧١٣٨٣	٠.٧٢
صنع منتجات المعادن المشكلة ماعدا الآلات	٩	٤.٥	٩٥٣	١٣.٦	١٦٠	١.٣	٢٢.٣٤٩	٢.٠٣	٩٣١	٢.٧	١٠٩٢٠٨	١.١
صنع الحواسيب والمنتجات الالكترونية	٢	١	٥١	٠.٧٣	١	-	٢.٦٨٨	٠.٢٤	٣٣	٠.١	١٠١٦١	٠.١
صنع المعدات الكهربائية	٢	١	٢١٥	٣.٠٧	١٢٧	١	١٤.٢٩٨	١.٣	٤٦٤	١.٥	٣٧٥٥٦	٠.٣٨
صنع الآلات والمعدات	١٢	٦	٢٠٨	٢.٩٧	٨٠٨	٦.٦	٢٧.٠٥٨	٢.٤٦	٤٣٥٧	١٣	٢٩٥٢٩	٠.٣
صنع المركبات والمقطورة والنصف المقطورة	٨	٤	١٤٥	٢.٠٧	٧٨	٠.٥	٣.٣٤١	٠.٣	٦٢٢	٢	١٦٤٠٧	٠.١٧
صنع معدات النقل الأخرى	-	-	١٠	٠.١٤	-	-	٢٦١	٠.٠٢	-	-	١٦٨٧	٠.٠٢
صنع الأثاث	١٧	٨.٦	٢٩٢	٤.١٧	١٧٠	١.٤	٣.١٠٦	٠.٢٨	١٢٩٥	٤	٢٥٩٤٦	٠.٢٦
الصناعات التحويلية الأخرى	-	-	٧٤	١.٠٦	-	-	٣٠.٣٤٥	٢.٧٥	-	-	١٤١٣	٠.١٤
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	-	-	٣	٠.٠٤	-	-	٦٥٦	٠.٠٦	-	-	٣٥٠١	٠.٠٤
الإجمالي	١٩٨	١٠٠	٧٠٠٧	١٠٠	١٢.٣٣٣	١٠٠	١.١٠٢.١٤٠	١٠٠	٣٣٩٢٨	١٠٠	٩٨٩٩١٥٨	١٠٠

المصدر: **صندوق التنمية الصناعية السعودي**، قاعدة معلومات المشاريع الصناعية العاملة، ٢٠١٥، على الموقع الالكتروني:
http://www.sidf.gov.sa/ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/IndustrialDevelopmentinSaudiArabia.aspx

من الجدول (٣) يلاحظ تزايد عدد المصانع العاملة في السعودية من ١٩٨ مصنع في عام ١٩٧٤ إلى ٧٠٠٧ مصنع في عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى تزايد التمويل المقدم لهذه المصانع من ١٢.٣ مليون ريال في ١٩٧٤ إلى ١.١٠٢مليار ريال في ٢٠١٥، وهو ما يعكس نجاح السياسة الصناعية للمملكة ونجاح الحوافز المختلفة التي تقدم إلى القطاع الصناعي.

أيضا يلاحظ أن قطاع الصناعات اللافلزية يتصدر الأهمية النسبية من حيث عدد المصانع بواقع ٢١% من عدد المصانع في عام ٢٠١٥، كما أن قطاع صنع المواد الكيماوية يستحوذ على النسبة الأكبر من التمويل حيث استحوذ على حوالي ٥٢% من إجمالي التمويل المقدم للقطاعات الصناعية بالمملكة، بالإضافة إلى ذلك فهناك عدد من المصانع الجديدة التي تم الاتفاق على إنشاؤها في عام ٢٠١٤ يبلغ عددها ١٢٥ مشروع صناعي جديد.[١٣]

رابعاً : مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي السعودي:

ساهمت الصناعة بشكل كبير في تنويع القاعدة الاقتصادية كما استهدفت السياسة الصناعية للمملكة، حيث تساهم الصناعة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي

السعودي، كما يساهم قطاع الصناعة التحويلية بنسب كبيرة نسبيا في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي، والجدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤)

مساهمة الصناعة في النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

العام	الصناعة % من الناتج المحلي الإجمالي	الصناعة (النمو السنوي%)
١٩٩٠	٨.٦	٤.٩
١٩٩١	٨.٥	٠.٣
١٩٩٢	٩	٣.٦
١٩٩٣	٩.١	٣.٧
١٩٩٤	٩.٤	٥.٣
١٩٩٥	٩.٦	٦.٩
١٩٩٦	٩.٨	١٤.١
١٩٩٧	١٠.١	٤.٥
١٩٩٨	١٠.٦	٢.٣
١٩٩٩	١٠.٤	٤.٣
٢٠٠٠	٩.٦	٤.٧
٢٠٠١	١٠.١	٤.٤
٢٠٠٢	١٠.٣	٣.٤
٢٠٠٣	١٠.٧	٧.١
٢٠٠٤	١٠.٣	١٣.٥
٢٠٠٥	٩.٥	٧.٦
٢٠٠٦	٩.٦	١٠.١
٢٠٠٧	٩.٩	١٠.٥
٢٠٠٨	٨.٩	١٠.٥
٢٠٠٩	١٠.٨	٢.٦
٢٠١٠	١١	١٠.١
٢٠١١	١٠	٨.٩
٢٠١٢	٩.٨	٤.١
٢٠١٣	١٠	٣.٤
٢٠١٤	١٠.٩	٩.٥
٢٠١٥	١٢.٣	٥.٨

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي، السعودية، على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/saudi-arabia

من الجدول (٤) يلاحظ ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي نسبياً طوال فترة الدراسة، كما يلاحظ أنها في معظم السنوات شاركت بحوالي

١٠% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، وفي عام ٢٠١٥ كانت اكبر نسبة مساهمة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي حيث بلغت حوالي ١٢.٣% ، كما أن النسبة لم تقل عن ٨% طوال فترة الدراسة، وهو ما يعكس النجاح النسبي لقطاع الصناعة في اقتصاد المملكة العربية السعودية.

أيضاً ساهمت الصناعة في استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في المملكة وهو ما يعني أنها ساعدت في القضاء على مشكلة البطالة، حيث وصلت نسبة العاملون في قطاع الصناعة حوالي ٢٥% من إجمالي العاملون في المملكة في عام ٢٠١٣، ويمكن توضيح مساهمة الصناعة التحويلية في استيعاب القوى العاملة السعودية من خلال الجدول (٥):

جدول (٥)
تطور القوى العاملة في قطاع الصناعة التحويلية في السعودية
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

العام	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة في الصناعة	نسبة القوى العاملة في الصناعة لإجمالي القوى العاملة
١٩٩٠	٥١١٩٣٩١	١٢٩٠٠٨٧	٢٥.٢
١٩٩١	٥٢٦٩٧٨٣	١٣٣٣٢٥٥	٢٥.٣
١٩٩٢	٥٤٤٥٧١٧	١٤١٠٤٤١	٢٥.٩
١٩٩٣	٥٥٧٥٩٨٩	١٤٠٥١٤٩	٢٥.٢
١٩٩٤	٥٧٠٦٦٩٦	١٣٩٨١٤١	٢٤.٥
١٩٩٥	٥٨١٧٤٢٨	١٣٨٤٥٤٨	٢٣.٨
١٩٩٦	٥٩٦٣٥٧٢	١٣٧٧٥٨٥	٢٣.١
١٩٩٧	٦٠٥٩٣٧٥	١٣٥٧٣٠٠	٢٢.٤
١٩٩٨	٦١٣٢٩٢٨	١٣٣٠٨٤٥	٢١.٧
١٩٩٩	٦٢١٤٨٣٩	١٣٠٥١١٦	٢١
٢٠٠٠	٦٥١٩٨٥٣	١٢٩٧٤٥١	١٩.٩
٢٠٠١	٦٧٣٨٢٧٥	١٤١٥٠٣٨	٢١
٢٠٠٢	٧٠٨٤٠٨٥	١٤٨٧٦٥٨	٢١
٢٠٠٣	٧٥٠٠١٠٨	١٥٦٠٠٢٢	٢٠.٨
٢٠٠٤	٧٩٣٠١١٨	١٦٤١٥٣٤	٢٠.٧
٢٠٠٥	٨٣٣٠٢٤٠	١٧٠٧٦٩٩	٢٠.٥
٢٠٠٦	٨٧٣٣٧٧٠	١٧٧٢٩٥٥	٢٠.٣
٢٠٠٧	٩٠٩١١١٠	١٨٩٠٩٥١	٢٠.٨
٢٠٠٨	٩٤٠٠١٢٠	١٨٦١٢٢٤	١٩.٨
٢٠٠٩	٩٦٨٤٥٠٤	١٩٧٥٦٣٩	٢٠.٤
٢٠١٠	١٠٠٦٦١٤٤	٢١٦٤٢٢١	٢١.٥

٢٠١١	١٠٤٤٦١٥٤	٢٣٥٠٣٨٥	٢٢.٥
٢٠١٢	١٠٨٥٣٣٠٩	٢٦٨٠٧٦٧	٢٤.٧
٢٠١٣	١١٧٥٠٩٢٠	٢٨٤٣٧٢٣	٢٤.٢
٢٠١٤	١٢١٣٤٩٢٩	٣١٣٠٨١٢	٢٥.٨
٢٠١٥	٥١١٩٣٩١	-	-

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي، السعودية، على الموقع الالكتروني http://data.albankaldawli.org/country/saudi-arabia

من الجدول (٥) يلاحظ ان الصناعة ساهمت بشكل كبير في استيعاب القوى العاملة في السعودية، حيث لم تقل النسبة خلال فترة الدراسة عن ٢٠%، وفي بعض السنوات استوعبت حوالي ربع القوى العاملة في السعودية، وهو ما يعني أن الصناعة تخلق طلباً محلياً وانتعاشاً اقتصادياً في المملكة حتى ولم تشارك بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج السعودي، وذلك لأنها تستوعب عدد كبير من القوى العاملة.

خامساً: الدراسة القياسية:

لقياس أثر تنمية الصناعات التحويلية كمتغير مستقل معبراً عنها (بناتج الصناعة التحويلية) على النمو الاقتصادي كمتغير تابع معبراً عنه (بالناتج المحلي الإجمالي) في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١١)، اعتماداً على نموذج الانحدار سواء البسيط أو الانحدار الخطي المتعدد، والجدول (٦) يوضح بيانات المتغيرات المستخدمة في النموذج.

جدول (٦)

متغيرات النموذج القياسي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالمليار دولار	الصناعة التحويلية بالمليار دولار	عدد العمال في الصناعة التحويلية	الاستثمار الكلي بالمليار دولار	الايرادات النفطية بالمليار دولار	الانفاق على التعليم بالمليار دولار	انتاجية العامل بالدولار	الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار
1990	11678	10.0429	1290087	22.22287	50.10948	7105.74	7789.7	1861.33
1991	13134	11.2424	1333255	26.83193	33.819	7043.2	8438.5	160
1992	13630	12.2946	1410441	27.75152	36.5704	6661.69	8720.7	-78.933
1993	13215	12.039	1405149	29.04688	33.92326	7483.3	8565.5	1367.2
1994	13433	12.6402	1398141	24.82365	30.50569	7876.34	9041.7	349.333
1995	14246	13.7187	1384548	27.57981	35.15855	7844.09	9905.1	-1874.7
1996	15774	15.4746	1377585	27.46308	48.12743	7528.88	11235.6	-1127.5
1997	16499	16.6644	1357300	29.17091	42.9809	7046.68	12266.2	3039.47
1998	14577	15.4956	1330845	30.11666	24.97088	10674.4	11640.5	4283.47

-778.93	12831.5	11776.8	38.6136	31.51539	1305116	16.7395	16096	1999
-1881.1	14035.7	13576.3	74.13303	32.88311	1297451	18.2035	18844	2000
19.64	13042	13114.3	57.06322	33.61935	1415038	18.4476	18301	2001
-614.13	13080.9	13533.7	55.7923	34.14662	1487658	19.4585	18855	2002
-586.51	14746.3	15326.2	76.58103	39.50285	1560022	23.0022	21457	2003
-334.32	16286.2	18684.1	106.8346	49.54912	1641534	26.7281	25874	2004
12106.7	18357.2	24024.5	167.7772	63.42555	1707699	31.335	32846	2005
18317.6	20403.1	27695	192.3321	77.07608	1772955	36.1824	37690	2006
24333.8	21867.3	30351.7	198.8726	98.37561	1890951	41.3469	41596	2007
39455.9	25087.4	38012.3	285.5764	118.5137	1861224	46.6778	51980	2008
36457.7	23567.1	31454.7	148.1675	110.4927	1975639	46.5571	42910	2009
29232.7	26882.2	38363.8	219.1536	129.0161	2164221	58.16	52681	2010
16308.3	28591.5	48807.9	327.9913	151.6433	2350385	67.2185	66951	2011
12182.4	26875.7	53533.1	339.6747	163.9657	2680767	72.0745	73396	2012
8864.69	26075.7	54263	319.5433	176.6309	2843723	74.1358	74434	2013
8011.79	26079.5	57656.43	293.5421	190.4179	3130812	81.64	75383	2014
8141.03	25547.433	60383.98	145.3504	185.9839	-	79.4582	64600	2015

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج في الشكل اللوغارتيمي من خلال المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجماليGDP = الصناعة التحويلية IN + الاستثمار الأجنبي FDI+ انتاجية العاملLP + عدد العمالة في الصناعة التحويليةL + الاستثمار الكلي AI+ الانفاق على التعليم EX + الايرادات النفطية OR.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج من خلال المعادلة التالية:

$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnIN + \beta_2 lnFDI + \beta_3 lnLP + \beta_4 lnL + \beta_5 lnAI + \beta_6 lnEX + \beta_7 lnOR + \mu$$

حيث α : ثابت النموذج.

$\beta_1 - \beta_2 - \beta_3 \ldots\ldots \beta_7$: معلمات النموذج.

μ: حد الخطأ العشوائي.

تم ادخال كل المتغيرات السابقة وكانت النتيجة كالتالي:-

الجدول (٧)

نموذج انحدار متعدد بين كل متغيرات النموذج

المتغيرات	المرونة	الانحراف المعياري	القيم الاحصائيةل (t)	الاحتمال
الصناعة التحويلية	0.997083	0.259479	3.842642	0.0012
الاستثمار الكلي	-0.022455	0.113603	-0.197662	0.8455
الايرادات النفطية	0.260756	0.35386	0.73689	0.4707
الانفاق على التعليم	-0.268557	0.323976	-0.828941	0.418
انتاجية العامل	-0.04351	0.264065	-0.164771	0.871
عدد العمالة في الصناعة التحويلية	0.776183	0.67323	1.152924	0.264
الاستثمار الاجنبي المباشر	-0.027658	0.021016	-1.316028	0.2047
C	-11.82881	6.5717	-1.799961	0.0887
معامل التحديد	0.893383	معامل التحديد المعدل	0.851921	
f) القيمة الاحصائية ل(	21.54703	احتمالية قبول (f)	0.00	
قيمة دربن واتسون (D.W)	2.168528			

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثة بستخدام برنامج Eviews .

وقد اظهرت نتائج التقدير مايلي:

أ- الصناعات التحويلية هي أكثر المتغيرات تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتضح من قيمة معامل الانحدار والذي يقيس المرونة وقيمته (٠.٩٩) وهو ذات دلالة عن مستوى معنوية أقل من (١%) وهذا ما توضحه قيمة اختبار Tc (Tالمحسوبة) حيث بلغت (٣.٨٤) بقيمة احتمالية ٠.٠٠١٢، وتشير ارتفاع مرونة تأثير الصناعة التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي في السعودية إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في السعودية يلعب دور إيجابي وهام في النمو الاقتصادي.

ب-أما بخصوص بقية المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج (الاستثمار الكلي، الايرادات النفطية، الانفاق على التعليم، انتاجية العامل، عدد العمالة في الصناعة التحويلية، الاستثمار الأجنبي المباشر) فلم تكن ذات دلالة احصائية حيث كانت القيم الجدولية اكبر من القيم المحسوبة، وبالتالي لا يمكن تفسير مرونة الناتج بالنسبة للمتغيرات المستقلة المذكورة.

لذلك لجأت الدراسة الى استخدام الانحدار الخطى البسيط لكل متغير من المتغيرات المستقلة غير المقبولة احصائيا في النموذج السابق بالإضافة الى اعادة تقدير متغير الصناعات التحويلية المقبولة احصائيا وذلك باستخدام الانحدار الخطى البسيط وقد اظهرت نتائج التقدير ان هناك ثلاثة متغيرات لها تأثير على النمو الاقتصادي وهي (الصناعة التحويلية، الاستثمار الكلي، الإيرادات النفطية)، وذلك وفقاً للصيغ القياسية

(1.2.3) وكانت نتائجها كما هي موضحة بالجدول (٨):

$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnIN + \mu \dots\dots\dots 1$$
$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnAI + \mu \dots\dots\dots 2$$
$$lnGDP = \alpha + \beta_1 lnOR + \mu \dots\dots\dots 3$$

حيث IN الصناعة التحويلية، AI الاستثمار الكلي، OR الإيرادات النفطية.

جدول (٨)
نموذج الانحدار البسيط

المتغيرات	القيمة المقدرة	t القيمة الاحصائية ل	المحسوبة fقيمة	معامل التحديد
الصناعة التحويلية	0.835599	13.04142**	170.7**	0.860
الاستثمار الكلي	0.306372	1.754239*	3.07*	0.11
الايرادات النفطية	0.683422	9.709215**	94.26**	0.79

المصدر : تم اعداده من قبل الباحثة بستخدام برنامج Eviews .
** ذات دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ بدرجة ثقة ٩٩%

وبناءاً على بيانات الجدول (٨) تبين ان معاملات المتغيرات المستقلة مقبولة احصائياً وفقا لاختبار(t) حيث كانت القيم المحسوبة اكبر من القيم الجدولية ، كما ان النماذج وفقا لاختبار (F) تعكس قبول النماذج ككل احصائيا.

وفقا لنتائج معامل التحديد (R^2) فان الصناعات التحويلية تفسر٨٦% من التغيرات فى الناتج المحلى ، فى حين يفسر الاستثمار الكلى ١١% من التغيرات فى الناتج المحلى ، أما الايرادات النفطية فتفسر ٧٩% من التغيرات فى الناتج المحلى، والواضح ان للصناعة التحويلية الدور الأهم والبارز فى التاثير على الناتج المحلى، وكانت نتائج المرونة كالتالي:

١- أن الصناعة التحويلية يأتي في المرتبة الأولى من حيث علاقة المرونة يليه الايرادات النفطية وأخيراً الاستثمار الكلي.
٢- بلغت مرونة الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للصناعة التحويلية نسبة٠.٨٣ وهذا يعني أن كل زيادة في الصناعات التحويلية بمقدار ١% يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٨.٣%.
٣- بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمار الكلي ٠.٣١وهذا يعني أن كل زيادة في الاستثمار الكلي بمقدار ١% يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي بمقدار ٣.١%.
٤- بلغت مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإيرادات النفطية نسبة ٠.٦٨ وهذا يعني أن كل زيادة في الايرادات النفطية بمقدار ١% يؤثر ايجاباً على الناتج المحلي بمقدار ٦.٨%.

٥- تخلص الدراسة القياسية الى وجود علاقة ايجابية ذات دلاله احصائية بين المتغيرات (الصناعة التحويلية، الايرادات النفطية، والاستثمار الكلي) وبين النمو الاقتصادي ،في حين بقية المتغيرات لم يكن لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل فيما يلي:

١. تؤثر الصناعة التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً في السعودية "حيث أن زيادة ناتج الصناعة التحويلية في السعودية بدولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٨٣ دولار.
٢. يؤثر الاستثمار الكلي إيجابياً على النمو الاقتصادي في السعودية، حيث أن زيادة الاستثمار الكلي في السعودية بدولار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٣١ دولار.
٣. تؤثر الإيرادات النفطية إيجابياً على ناتج الصناعة التحويلية في ليبيا، حيث أن زيادة الايرادات النفطية في ليبيا بدولار واحد يؤدي إلى زيادة ناتج الصناعة التحويلية بمقدار ٠.٦٨ دولار.

التوصيات:

١. زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣٠% بحلول ٢٠٢٠ حيث لم تتعدى ١٢.٥% طوال فترة الدراسة.
٢. الاهتمام ببناء عمالة صناعية ماهرة، حيث لم تزد نسبة استيعاب قطاع الصناعات التحويلية للقوى العاملة خلال فترة الدراسة عن ٢٥% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، ويمكن ذلك من خلال زيادة الاهتمام بالتعليم والتدريب الصناعي.

المراجع

(١) ضحي سالم أحمد ، " القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية في ظل العولمة"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية** ، المجلد (٤)، العدد (٨) ، جامعة الأنبار ، ٢٠١٢.

(٢) مجيد السامرائي ، صباح ألبياتي ، " الإمكانات الاستثمارية للموارد الطبيعية في الصناعات التحويلية بفضاء سامراء " ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم** ، المجلد (١٩) العدد (٧) : جامعة تكريت : ٢٠١٢.

(3) Adam Szirmai," Industrialisation as an engine of growth in developing countries", 1950 – 2005, **structural change and Economic Dynamics**, no.23, 2012 ,pp.406 – 420 .

(٤) وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، ، "ملامح السياسة الصناعية بالمملكة العربية السعودية"،
http://mci.gov.sa/AboutMinistry/pagemin/Pages/pagemin04.aspx

(٥) محمد ساحل، محمد طالبي، "التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية تقييمية"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد الرابع، ديسمبر، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.

(٦) بندر الزهراني، "الاستثمارات الأجنبية المباشرها ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"،**رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية إدارة الإعمال، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤.

(٧) ناجي التوني، " برامج الأوفست: بعض التجارب العربية"، **المعهد العربي للتخطيط**، مايو، ٢٠٠٠، ص ٢١.

(٨) وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، "ملامح السياسة الصناعية بالمملكة العربية السعودية"، **مرجع سبق ذكره.**

(٩) الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، **مرجع سبق ذكره.**

(١٠) وزارة التجارة والصناعة، " ملامح السياسة الصناعية في المملكة" ، مرجع سبق ذكره، متاح على الموقع الالكتروني
http://mci.gov.sa/AboutMinistry/pagemin/Pages/pagemin04.aspx

(١١) **الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، "المدن الصناعية" ، على الموقع الالكتروني:**
http://www.modon.gov.sa/ar/IndustrialCities/IndustrialCitiesDirectory/IndustrialCities

(١٢) **وزارة التجـــــــــــــــارة و الصـــــــــــــــناعة الســـــــــــــــعودية،**
http://mci.gov.sa/AboutMinistry/pagemin/Pages/pagemin04.aspx

(١٣) - **وزارة المالية السعودية**، صندوق التنمية الصناعية السعودي، "التقرير السنوي" لعام ٢٠١٤، ص-٥٨.